

نحو فكر عراقي بديل

يذكر أن المحاولات التي تقدم فكراً سياسياً مستقلاً تكاد تكون نادرة بسبب نزعة التحزب من جهة، وطبيعة الاستبداد في العراق وغياب الحريات من جهة أخرى. ولعل من أهم مشاكل الفكر العراقي أنه يعيش ثلاثة عقود من غياب الديمقراطية ورفض قبول الرأي الآخر. والكاتب العراقي المعروف سعد البزاز دأب على محاولة تأسيس فكر عراقي جديد.. يطرح نفسه البديل الفكري السياسي والاجتماعي.

في الحوار الذي أجريناه معه في عمان قبل أيام قلائل، حول الأحداث المتسارعة التي تتصل بالمسألة العراقية، وكعادته، اعتمد سعد البزاز على تجربته بالقرب من مصدر صناعة القرار في العراق لعقدين من السنوات. ارتضى بعدها المنفى ليحاول أن يؤسس فيه البديل الفكري، وهو يتحدث بطريقة لا تنقصها الصراحة، وفي غاية الوضوح، عن بلاد طالما اقتزن فيها الخوف بالفكر، معرّجاً تارة على التاريخ القريب، وأخرى على الأحداث المعلومة، وثالثة على التصور المنطلق من التماس بالحياة العراقية اليومية والسياسية التي أكد في أكثر من كتاب له أنه ما يزال يمد الروابط معها ويستقي معلوماته منها. ولأن البزاز واحد من الكتاب الذين أثارت كتاباتهم وتحليلاتهم الكثير من الحوار والنقاش، ارتأينا أن يكون حوارنا معه مباشراً ومحدداً في قضية سريعة الإيقاع، وما يزال دخان مدافعها يتصاعد على جميع الساحات المحلية والإقليمية والدولية، بما يمكننا من نقل تصورات هذا الكاتب إلى القارئ، ليس بمعنى الإجابة عن الأسئلة، وهي كثيرة، لكن بمعنى استقصاء واستشراق آراء أهل مكة الذي هم أدري بشعابها.

*** ليس من بد أن نبدأ بالسؤال عن الكيفية التي ترى فيها التطورات الجديدة في العراق عموماً، وكردستان خصوصاً؟**

– نحن إزاء معضلة في المسألة العراقية هي قضية الأكراد، هذه القضية لا تتعلق بالعراق وحده إنما تراها مطروحة الآن بسبب أن المسألة العراقية موجودة تحت الأضواء وفي منطقة الحدث. فالأكراد خاضوا في العراق وفي إيران وفي تركيا خمسين معركة عسكرية وقع أقل عدد منها في العراق، ويمكننا أن نقول إنهم خاضوا في القرنين الأخيرين ست حروب فقط في العراق، أكبرها المعارك التي خاضها الشيخ محمود الحفيد البرزنجي وآخرها المعركة التي أخرج فيها جلال الطالباني من (أربيل)، وبين هاتين المعركتين خاض الجيش العراقي معارك طاحنة ضد الملا مصطفى البارزاني انتهت إلى تهينة مناخ عقد اتفاقية آذار مارس 1975 بين العراق وإيران، يومها خسر الجيش العراقي 16 ألف شهيد من الجنود و 60 ألف جريح ولم يبق له غير ثلاث قنابل صالحة للاستخدام من الجو، على شفا تلك الحالة وقع صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة اتفاقية الجزائر عام 1975 مع الشاه والتي تخلت إيران بموجبها وضمناً عن دعمها ومؤازرتها للملا مصطفى البارزاني فانهارت الحركة الكردية المسلحة بحدود الشهر الخامس من العام نفسه.

من خلال هذا الإستذكار للوقائع نرى أن كل الحروب لم تؤده إلى حل، سواء حصلت على الجبهة العراقية أو الجبهة الإيرانية أو الجبهة التركية، ونجد أيضاً أن الحركة الكردية كانت دائماً موضع تداول بين أطراف إقليمية ودولية. خذ مثلاً عندما قامت جمهورية مهاباد الكردية في إيران سنة 1946 برئاسة القاضي محمد وكان مصطفى البارزاني أحد مستشاريه العسكريين، لم تلبث أن انهارت تحت وطأة آثار الاتفاق التاريخي الذي عقده في طهران بين تشرشل وروزفلت وستالين وشاه إيران، يومها رفع الروس الغطاء الذي قدموه لجمهورية مهاباد. وعام 1975 عندما رفع الشاه الغطاء عن الحركة الكردية المسلحة في العراق انهارت هي أيضاً بعد أن استمرت منذ أيلول سبتمبر 1961، وهكذا تناوب على فرض الوصاية كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، في حين تناوبت على الذبح والرعاية كل من الدولة الفارسية والدولية العثمانية، فعندما يُدبح الأكراد على يد الفرس كان الأتراك يعرضون الرعاية وعندما يتولى الأتراك مهمة الذبح كان الفرس يعرضون رعايتهم للأكراد، وتداخلت أدوار عربية في هذه المسألة بدءاً من جمال عبد الناصر مروراً بجورج حبش وانتهاءً بالقذافي.

وصدام حسين نفسه حارب الأكراد مرات كثيرة وجلس مفاوضاً مع كل الذي حاربهم. فجلال الطالباني كان في بغداد سنة 1970 وكانت لحزبه جريدة "النور" وعدّ حليفاً للحكومة المركزية في بغداد عندما ذهب صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ووقع من خلف ظهر الطالباني اتفاقية مع الملا مصطفى البارزاني الخصم الذي كان يحارب الحكومة وذلك في الحادي عشر من آذار "مارس" 1970، وضرب جلال الطالباني في شوارع بغداد من قبل أجهزة الأمن ثم اضطر أن يعود تائباً لأبيه الروحي مصطفى البارزاني الذي كان قد انشق عليه منذ 1966.

وعاد إليه عودة الابن الضال، فحبسه ثم خرج من هناك وبدأت رحلته الطويلة بين حاضنات المنظمات الفدائية والرعاية المصرية أيام عبد الناصر إلى أن أعاد تشكيل بنية الاتحاد الوطني الكردستاني. وجلال الطالباني وموسم مع البارزاني وموسم مع الحركة الإسلامية الكردية.

* هل أنت ممن لا يتقون ولا يعتقدون بوجود تحالفات راسخة في كردستان ؟

– من كل هذا ندرك أنه لا يوجد حليف دائم في كردستان ولا توجد تحالفات مستقرة فيها، وكما أسلفت فإن حروب قرنين لم تجد حلاً للمسألة الكردية، وهذا يعني أنه لا بد من تسوية سياسية، وبما أن التسوية السياسية مستحيلة إقليمياً فلا بد من تسوية سياسية محلية في كل بلد.

عندما تسلم الخميني الحكم بعد الثورة الإسلامية في إيران ذهب إليه الأكراد الذي ساندوا الكفاح الإيراني لإسقاط الشاه واشتركوا في الثورة، وبعد أن ذكرّوه بالدور الذي لعبوه لإسقاط الشاه، ذكرّوه أيضاً بأحقّيتهم في الحصول على حقوق قومية وحقوق الحكم الذاتي للأكراد، غضب الرجل وطرد زوّاره لأنه لم يكن يعتقد بوجود شئ اسمه الأكراد في دولة إسلامية الجميع فيها مسلمون .. وحسب. إذ كيف يطالب الأكراد بحقوقهم الثقافية ضمن دولة إسلامية واحدة؟ وهذا المنطق يتكرر بصيغة معتدلة في تركيا على لسان نجم الدين أربكان، الذي يرى أن ثمة فرصة لمنح الأكراد في تركيا حقوقهم من خلال نظام إسلامي معتدل ينظر إلى الجميع كمواطنين مسلمين في دولة تركية، وهو يحاول بذلك على حقيقة وجود قوميتين غير منسجمتين ..

في هذا الوضع حصل الأكراد في العراق على قدر أعلى وأوسع من الحقوق الثقافية والقومية عن كل ما حصلوا عليه في إيران وتركيا. والأمر ليس جديداً في العراق، فالحكم الذاتي طرح للمرة الأولى عندما مرّ الشيخ محمود البرزنجي ببغداد – بعد فشل حركته المسلحة في (السليمانية) – والتقى مع الملك فيصل الأول في عام 1920 وكان الموضوع الأول المطروح بين الأكراد وبين الملك فيصل الأول هو البحث في منح الأكراد حكماً ذاتياً في العراق، ولأن العراق كان حاضنة الانقلابات والحركات والثورات السياسية، وبوجود شعب مسيّس ومناخ سياسي مركب وتداخل بين الحركة الكردية وطموحات بقية العراقيين بخصوص مسائل الديمقراطية والعدالة والتنمية وغير ذلك فقد تهيأت للأكراد الفرص المواتية لكي يثبتوا حقوقاً خاصة بهم في العراق. السذي أعنيه من هذا الاستعراض هو الوصول إلى الاستنتاج الآتي : يوجد حل سياسي محلي ولا يوجد حل إقليمي، فالحل الإقليمي مستحيل لأنه سيتقاطع مع إرادة أربع دول إقليمية وهي العراق وإيران وتركيا وسورية وخلف هذا الخط هناك إرادات دول كبرى معنية بالمسألة الكردية وهي على التوالي : روسيا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة، التي يعد دخولها على الخط الكردي جديداً. فهي ليست من الأطراف العريقة في التعامل مع المسألة الكردية، فمصطفى البارزاني لم يعد إلى العراق حتى 14 تموز "يوليو" عام 1958، لأنه كان يعيش في حاضنته الروسية، حتى أن بعض الأسماء في كردستان لكثير من الشباب تداخلت مع الأسماء الروسية لأن أكراداً تزوجوا وعاشوا في روسيا عندما كانت هي حاضنة المسألة الكردية.

وعندما جرى حل مسألة الموصل قيل إن الإنكليز أعطوا كلمة غير موثقة للنظر في مسألة الأكراد. إنها كلمة غير موثقة، بمعنى أنه لم يكن هناك وعد بلفور كردي لتأسيس دولة، هذا الأمر حصل عام 1923-1924 عندما حسمت قضية ولاية الموصل بين العراق وتركيا على خلفية الإتفاق الذي تلي معاهدة لوزان. في ضوء ذلك، هل هناك من يقبل طرح السؤال المحرج للجميع : لم لا تكون هناك دولة كردية ؟ اعتقد أن آخر الذي سيخشون من السؤال هم العراقيون لأن مجرد إثارة التساؤل على هذا النحو سيثير الهلع في إيران وتركيا، وليس في أي مكان آخر.

من هذا كله نرى أن المسألة الكردية ليست موضوعاً في الصراع الدولي لكنها ساحة للصراع الدولي والإقليمي وهذا هو الأساس الوحيد الذي يرتضي المتنافسون قبوله في التعامل مع الأكراد، وهذا التناوب والتداخل في الأدوار وعدم وجود تحالفات ثابتة وتغيير الحلفاء إلى أعداء وحصول العكس في ليلة وضحاها، يرينا أن هناك ساحة حيوية كانت في يوم ما تحتضن أهم الطرق في الحرب العالمية الثانية .. طريق هاملتون وطريق الحرير وكانت إحدى المعابر الكبرى بين أوروبا والشرق، هذه الساحة المهمة والحيوية هي التي تتفرغ عليها كل شحنات الصراع والتصادم، وللأسف يتوهم القادة الأكراد الذين يمثلون شعباً ثائراً أنهم يمكن أن يؤثروا في السياسة الدولية، المسألة أن هذا الشعب الثائر لا يمثل عاملاً في الصراع الدولي، غير أنه موجود في ساحة يتصارع عليها الدوليون والإقليميون، ولهذا نرى أن القضية الكردية تمر بمرحلة نسيان قد تصل إلى خمس أو عشر سنوات عندما لا تكون هناك حاجة للإصطراع على أرض كردستان، وعلى حافات هذه القضية، ولكن عندما تكون هناك حاجة لهذا الصراع ترى الجميع يدخلون الساحة بمن فيهم

إسرائيل التي نشطت خلال العقود الماضية في التعامل مع المسألة الكردية. ودائماً كان الأكراد يذهبون كفروق تصنيف عملة، ودائماً كانوا العامل الثانوي الأضعف في تسوية الخصومات بين من هم أكبر وأقوى. هناك أمثلة كثيرة في التاريخ بدءاً من مصير جمهورية مهاباد إلى مصير الحركة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني. فعندما تتفق الرؤوس الإقليمية والدولية يخرجون هم خاسرين مهمشين كفقار في تصنيف العملية.

أما اليوم فقد حصل تطور في منتهى الخطورة والجدة عندما تُرجح موقف السيد مسعود البارزاني، وريث أبيه القائد التاريخي للحركة الكردية العراقية مصطفى البارزاني، ووريث اخوته الذي قتلوا، إما على يد السلطة الحكومية المركزية أو في المنافى بدءاً من أخيه إدريس الذي مات قرب الحدود مع إيران مطلع 1987 أو لقمان الذي قُتل بالرصاص على الحدود العراقية – التركية أو عبيد الله الذي أُعدم في بغداد وهو وزير في الدولة. فمسعود وريث الشرعية التاريخية ووريث التحالفات ووريث الخصومات ووريث الكراهية، والجدة في الموقف الآن تكمن في أن مسعود البارزاني سيستخدم من كل من الإدارة الأمريكية والحكومة المركزية في بغداد إلى الحد الأقصى أيضاً. هذه المرة سيقف في المسافة بين القطبين المتناظرين الرئيسيين في الصراع على العراق.

* ما المدى الذي وضعه صدام حسين في ذهنه للمساحة التي ينبغي أن يتحرك عليها وضمنها مسعود البارزاني ؟

– الرئيس صدام حسين سيجد في السيد مسعود رأس الجسر الذي يمكن أن يؤسس عبره حوار الصعب المعقد الذي امتنع عليه مع الولايات المتحدة ليحمله رسائل ينقلها إلى الأميركيين لإظهار حسن النية أو للأعراب عن الرئيس صدام مستعد لعقد حوار سياسي شامل وغير مشروط مع الولايات المتحدة بعد أن فشلت محاولات المخابرات الأمريكية لإسقاط الحكم في العراق، وبعد أن استقر الوضع على الأرض إلى اللحظة التي آلت إليها الأمور سواء ما يتعلق منها بكرديستان أو بمناطق الحظر الجوي في السماء. الحوار مع واشنطن الذي تعطل منذ الثاني من آب أغسطس 1990 وهو الأمر الذي حاوله الرئيس كثيراً عبر كل المنافذ المباشرة وغير المباشرة واستخدم للوصول إليه موظفين من الدرجة الرابعة في شركات ثانوية في الولايات المتحدة عندما استعصى عليه أن يقيم هذا الحوار من خلال السجناء الأمريكيين الذي عبروا الحدود بين العراق والكويت أو من خلال أعضاء الكونغرس الذي زاروا العراق لإطلاق سراح أولئك السجناء، أو من خلال صداقات قديمة كانت تربط بين الدبلوماسيين العراقيين الذي عملوا في الولايات المتحدة وبعض المسؤولين الأمريكيين السابقين، أو من خلال صحافيين .. أو عبر مارة في شوارع نيويورك !

* لكن ألم تكن هناك طرق أقصر لفتح هذا الحوار من خلال تبني سياسات منسجمة مع الاعتبارات الدولية أو من خلال تفادي سياسات المواجهة والاستفزاز ؟

– المشكلة أن العكس هو الذي يحصل. فالحكومة كانت تتورط في مواقف ليست مضطرة لها. مثلاً انتفاضة السود في لوس انجليس بعيد حرب الخليج التي انفجرت على خلفية إشكالات محلية أمريكية لا تعني أية دولة من دول العالم الثالث ولا تعني أية دولة في المنطقة العربية. وبالتالي لم تكن لتعني العراق الجريح الذي خرج من الحرب يسحب أذبال الهزيمة. السفير العراقي في نيويورك يومئذ كان الدكتور عبد الأمير الأنباري الذي اقترح على القيادة العراقية أن تتحاشى إظهار الاهتمام بما حدث في لوس انجليس، وقال في رسالته إلى وزارة الخارجية : (ليس من أولويات العراق أن يهتم بهذه المسألة لا إعلامياً ولا سياسياً) . الذي حدث أنه عندما رُفعت هذه البرقية إلى الرئاسة جاء أمر الرئيس صدام بأن تشن حملة إعلامية واسعة للدفاع عن حقوق السود في لوس انجليس، وأن يقدم العراق طلباً إلى مجلس الأمن بإدانة الولايات المتحدة على قتل الزوج، وبالنتيجة إذا كانت الولايات المتحدة تمارس مثل هذا الدور بما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في العراق وغير العراق فذلك لأنها تفرض هذا الدور بالقوة كدولة عظمى واحدة متسيدة في العالم، ولأن وجودها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن يمكنها من فرض الوجود وبسبب وجود إطار منطقي فهي تملك، كما تقول دائماً، أفضل دستور يعتبر من أرقى الوثائق الدولية بخصوص حقوق الإنسان وهي بذلك تستطيع أن تقدم نفسها بغض النظر عن كل الملاحظات والتداخلات والتحفظات على هذا الدور، أما أن يقدم الحكم العراقي نفسه وهو دولة شمولية يسودها الاستبداد وفيه حكومة مهزومة في حرب وهو ليس عضواً دائماً في مجلس الأمن مع كل سجله الثقيل في انتهاك الحريات والكرامات ليدافع عن حقوق الإنسان في لوس انجليس فاعتقد أن في هذا تغييراً وتديلاً للمواقع بين العربة والحصان، وكانت النتيجة : أن أهمل طلب العراق في مجلس الأمن وقوبلت الحملة الإعلامية التي شنت في وسائل الإعلام العراقية بكثير من الامتناع من قبل الجمهور العراقي نفسه لأن هذا الجمهور يدرك بحسه السياسي أن هذه السياسة ليست من أولويات العراق.

في هذا المثال تجدني ألوذ بالوقائع لأن ذلك أفضل من الذهاب إلى التنظير المطلق.

ونعود للموضوع، ففي المقابل من ذلك وقع الحكم في مطب آخر بخصوص التعامل مع الولايات المتحدة فقد نقر على الكثير من الأبواب التي لم يكن يريد

فتحها بل كان يريد أن يصل بصوت طرقاته إلى مسامع الأميركيان ليقول لهم أنه يطرق الباب الفرنسي والإيطالي والألماني والياباني على أمل أن تنشط الدبلوماسية الأمريكية وتستعجل لفتح باب الحوار مع العراق، ولكن هذا الأمر وبدلاً من أن يؤدي إلى النتائج التي ابتغتها القيادة العراقية أدى إلى نتائج عكسية، فقد جاء كسبب إضافي، لإطالة الحصار على العراق، لأن رفع الحصار اليوم وبعيداً عن قرار 986، يعني تلقائياً بالنسبة للولايات المتحدة حصول الشركات الفرنسية على عقد جاهز في نفط حقل جزيرة (مجنون) ونهر (عمر) لاستثمار مليون وربع المليون برميل يومياً من حقلين فقط، وهو إنتاج يزيد على إنتاج أعضاء رئيسيين في منظمة "أبك" وهذا يعني أن تلك المواقف لم تساعد العراق، بل أدخلته في سوق النخاسة الدولية وعرضت مصالح البلاد في المزاد العلني، فمن التلقائي أن تجد الولايات المتحدة سبباً مضافاً للتشدد في مواقفها في عدم رفع العقوبات وعدم كسر الحصار لأنها ترى أيضاً أن نفط غرب العراق وهو واحد من أكبر المخزونات غير المستثمرة حتى الآن لم تدع من أجله شركات أمريكية، لا بالواسطة ولا بالمباشرة، إنما دعيت شركات إيطالية لتقدير الجدوى الاقتصادية، لهذه المكامن الكبرى من فقط العراق في الصحراء الغربية وهي مكامن جديدة وهائلة بإمكانها أن تضع العراق على حافة المنافسة على المراكز الأولى من حيث المخزون ومن حيث الإنتاج النفطيين في العقود المقبلة.

والروس مثلاً عندما يحصلون على عقود بعشرة بلايين دولار بما فيها حق استثمار النفط في منطقة (القرنة) جنوب العراق، فهذا بالتأكيد ليس من مصلحة الشركات الأمريكية، وبالتالي لن يكون من مصلحتها رفع الحصار إذا كان سيؤدي تلقائياً إلى تنفيذ العقود والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة العراقية أمام الشركات الروسية والفرنسية أولاً، وأمام شركات ثانوية أخرى مثل الشركات الإيطالية. على أن هذه المسألة هي جزء من كل. وأن الدوافع النفعية هي ليست كل عوامل تحريك الموقف ولكنها جزء من فسيفساء سياسي معقد ومركب.

*** لنعد إلى موضوع الأكراد لأنه حقيقة هو الموضوع المستجد الذي بإمكاننا التعليق عليه الآن.**

– سيعمل صدام على استغلال مسعود كزأس جسر إلى الطريق الممنوع، والولايات المتحدة ستعمل على استغلال الوضع الجديد في كردستان لتحقيق الانقلاب السلمي في العراق.

والانقلاب السلمي هذا قد يتم عندما يكون جزء من العراق متمتعاً بحرية الأحزاب وحرية الصحافة ووجود برلمان منتخب بطريقة الاقتراع المباشر مع قدر من غياب القانون وانتشار الميليشيات.

*** تعني في كردستان؟**

– نعم في كردستان. حيث يستطيع العراقي الذي يصل إلى (أربيل) بعد أربع ساعات بالسيارة أن يرى هناك صحافة وأحزاباً وبرلماناً ومنظمات دولية وميليشيات وتداخلات في النفوذ من كل الأطراف. ثم يعود إلى بغداد ليرى أن الصورة مختلفة تماماً، لا حرية للصحافة، لا برلمان حقيقي لا حرية أحزاب، وسيؤدي هذا التناثر إلى أحد أمرين: إما التلاقح ونقل العدوى أو التصادم وانفراط التحالف.

*** لكن قبل هذا هناك تساؤل هل هذه هي الإستراتيجية الأمريكية بعد فشل إسقاط الحكم بالعراق؟**

– أرجح الظن أن هذا هو الحل بعد فشل الحل العسكري؟ ويتخلص بنقل "لوثة" الديمقراطية عبر بوابة كردستان إذا بقيت تابعة للإدارة المركزية. وليس لدي شك في أن ما جرى في كردستان ليس هو الديمقراطية التي ينتظرها العراقيون بعد أن تحولت إلى احتراب وارتزاق. لكن هناك عناوين في (أربيل) لا تعرفها بغداد ومجرد وجودها هناك هو خطر.

*** هل باعتقادك أن هذا السيناريو كان مجهزاً كبديل لفشل السيناريو العسكري الأول؟**

– هذا السيناريو ليس جاهزاً وليس بديلاً لكنه خيار الاضطرار، بعد الفشل الذريع الذي منيت به الإدارة الأمريكية والمخابرات الأمريكية في التعامل مع المسألة العراقية ...

*** إذن، أنت ترفض فكرة أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أصلاً إسقاط النظام العراقي أو الإطاحة بصدام حسين وأين هي المعارضة إذن؟**

– دعونا نتحدث بما هو أعمق من ذلك، ولنتساءل ما هي أداة الولايات المتحدة في تنفيذ خطة التغيير، إنها المعارضة العراقية، وتلك المعارضة التي استخدمتها الولايات المتحدة لم تكن معارضة سياسية إنما كانت محطات لجباية المعلومات، كما هي المعارضة التي استخدمتها دول أخرى طامعة بالعراق.

* تعني محطات استخبارية؟

– أنا استخدم تعبيرى الخاص، هي محطات لجباية المعلومات، فجباة المعلومات لا يستطيعون أن يقدموا بديلاً سياسياً وليقرأ من يشاء تاريخ كل جمهوريات الموز في أميركا اللاتينية، والعراق ليس من هزال جمهوريات الموز، ففي العراق تقاليد سياسية عمرها قرن، لكن المعارضة التي استخدمت في الخارج كانت أشبه بالعمالة الآسيوية، فهي تقدم الخدمات الفنية مقابل الأجور الرخيصة لذلك جرى الاستغناء عنها كما جرى الاستغناء عن الخدم الآسيويين في المنازل. في الأحداث التي وقعت في كردستان كانت الطائرات الأميركية تراقب من علو مشهد الذبح على الأرض ومشهد الاعتقال ولم تقدم حتى ولو إشارة ضمنية لإنقاذ أولئك المستلبين. فهل كان ذلك يدل على وجود برنامج لإسقاط الحكم؟ فقط كان هناك برنامج لتشديد الضغط النفسي والإستخباري والسياسي أكثر من برنامجاً للوصول إلى إسقاط الحكم.

في المشروع الحاضر التغيير بالانقلاب السلمي عن طريق تفتيت بنية الحكم من الداخل، فالنظام في العراق ينظر فعلاً للديموقراطية كلوثة تفسد الدم، لأنه يعتقد أن الذي يستخدم حشوة تختلف عن نوع البندقية التي معه يفسد البندقية ولا ينتفع من الحشوة، فعلى من اختار طريقاً أن يستمر فيه، والحكم في العراق واختار طريق الدولة الشمولية ويعتقد أن أي تلقيح للدولة الشمولية بالصيغة الديموقراطية البرلمانية التي فتحت حرية المشاركة وتلقي النظام الأبوي البطريركي سيفسد البندقية ولا يؤدي إلى الانتفاع من الحشوة الجديدة. لذلك فإن استشعار الخطر من الديموقراطية في بغداد لا يقل عن استشعار الخطر من خطة يضعها الجنرالات للقيام بانقلاب عسكري في العراق. فالديموقراطية تعادل الخطر نفسه، وأحياناً أكثر منه لأن الانقلاب العسكري يمكن أن يجهض، إنما الانقلاب السلمي فسيتسلل إلى الأوصال والعروق ويفتت العظام نفسها. خذ مثلاً، وهذا المثل موجود وسبق لي أن شهدت جدلاً حوله. إنهم يخشون أن يُبدل البارزاني اسم حزبه من الحزب الديموقراطي الكردستاني إلى الحزب الديموقراطي العراقي بمعنى أنهم يقبلون بقدر من الحريات في الشمال ويرفضون تعميمها على بقية أنحاء العراق.

* نعود إلى سؤال، هل كانت الولايات المتحدة تريد فعلاً تغيير الحكم في العراق؟

– كل الدلائل وأسلوب عملهم مع المعارضة العراقية واختيارهم أشخاصاً لا يعرفون ما هو العراق يتعاملون مع الشأن العراقي كما يتعامل أي مستشرق معه، واختيارهم لأفراد يستطيعون أن يتحدثوا باللكنة التي تعجب أعضاء في الكونغرس الأميركي لكنها لا يعرفها العراقيون ولا يحيدون سماعها. والمعارضة أيضاً لا تحتاج إلى قادة غادروا العراق عندما كانوا مراهقين ولم يعودوا يعرفون أسماء الأحياء ولأزقة ولا العشائر والوجوه، ولا تحتاج إلى قادة ينظرون إلى العراقيين الموجودين في الداخل وكأنهم أشباح أو مخلوقات أتت من كوكب آخر، تلك هي النماذج التي اعتمدت عليها الجهات الأميركية عندما اشتغلت على ملف العراق وكانت أدواتها التي استخدمت جندياً هارباً أو بعض الضائعين الذين يبحثون عن ملاذ في أي مكان من العالم.

* ولكن ما الهدف من جباية المعلومات أصلاً؟

– الهدف هو إضعاف العراق وتفتيت بنية الحكم بالتدريج مع الإبقاء على هذا الخطر الذي يُبالغ في حجمه أحياناً، أي الخطر المقبل من بغداد لإدامة حال التحفز لدى السوريين بما يتعلق بمسار عملية السلام، وإفهام الإيرانيين بأن هناك قوة منافسة مازالت في العراق يمكن أن تُستخدم عند الحاجة، ولتبرير البقاء الدائم للقوة الأميركية في الخليج، تلك المعركة، معركة تهويل الخطر لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة أو دولاراً واحداً.

* وماذا بالنسبة لمبيعات الأسلحة؟

– ومبيعات الأسلحة أيضاً وفرض الوجود، وقد قلت قبل أيام حوار مع الجالية، لو لم يكن هناك صدام حسين لعملت الولايات المتحدة على خلق صدام آخر، فالعقل السياسي الأميركي يحتاج إلى ما يُعرف باسم "الرجل المكروه" فلم يعد كاسترو مشغلاً لهذه الماكنة، وأستهلك القذافي ولم يعد محفزاً، ولم تعد هناك شيوعية، وخميني لم يعد هناك. وفي الوقت الحاضر فإن الرجل الذي يستقطب العداء والكراهية ويوحد الجميع في واشنطن هو صدام، لكن

ليس إلى الحد الذي يوجد فيه مشروع جاهز كامل للتنفيذ وإحلال البديل السياسي، ثمة عمليات فنية موضعية تسمى محاولات انقلاب في جزء رئيس منها هي عمليات فنية لجمع المعلومات وحسب.

نعود لموضوع كردستان وهو المدخل للمسألة العراقية، فأنا أعتقد أن المعركة بدأت ولم تنته بصفحاتها السياسية المعقدة وصفحاتها الأمنية المعقدة وقد تستمر طويلاً باتجاه أن كل طرق سيعمل على الإخلال بالطرف الآخر ومواقفه وسيسعى لإضعافه ولكن ليس إلى حد إبادته. فكردستان اليوم هي فلوريدا، وبغداد هي كوبا. استمر تدفق المنشقين الكوبيين على فلوريدا، لكن النظام السياسي في كوبا استمر أيضاً، وسيستمر النظام السياسي الآلي في العراق قادراً آخر من الزمن، وستستمر فلوريدا الكردية، هذا الجيب وهذا اللسان الذي يستوعب الخارجين على النظام، ويتحول إلى مركز للعمل التجاري الحر مقابل اقتصاد الدولة في بغداد ومركز للانفتاح السياسي الديموقراطي (مع كل ما لدي من تحفظ على ديموقراطية السنوات الخمس الماضية في كردستان). كل ذلك في مقابل النظام السياسي الشمولي الأبوي في بغداد، وسيكون هذا اللسان مركزاً للعمليات المشروعة وغير المشروعة لأطراف محلية وإقليمية ودولية مقابل نظام المؤسسة الأمنية القابضة في بغداد. أعود وأقول كردستان اليوم هي فلوريدا التي سيستمر دورها ساحة للتشغيل أكثر مما يصبح فيها الأكراد قضية مشروعة تستحق الاعتراف بحقوقهم وإعطائهم كياناً مستقلاً.

* لكن ما زالت للنظام في ضوء الترتيبات الأخيرة اليد الطولي في كردستان.

– كأحد الأطراف، أحد اللاعبين، ليست اليد الطولي المتنفذة كما كانت الأمور في السبعينات.

* لكن تحالف البارزاني معها يعطيها القوة الأكبر في كردستان.

– البارزاني نفسه ما زال متحالفاً مع الولايات المتحدة، ولديه تحالف وتفاهم مع الحكومة التركية، وليس متقاطعاً مع الإيرانيين، كل ما في الأمر أن ثمة معركة اختلف فيها مع الإيرانيين عندما حوّل الإيرانيون مساعداتهم إلى جلال الطالباني، كما أن البارزاني ليس في قطيعة مع السوريين وليس في حال صدام مسلح مع حزب العمال الكردستاني (التركي)، وتشكيله الحزب الديموقراطي الكردستاني التي أتاحت لهذا الحزب أن يكون حاضنة لقوى اجتماعية وعشائرية تجعله جامعاً لقيادات ذات ارتباطات متنوعة ومختلفة وكل واحد من الوجوه المعروفة في قيادات هذا الحزب لديه هواه المحلي والإقليمي والدولي.

* أتراها عملية لبننة لكردستان؟

– بالرغم من وجود انقسام ثقافي كردي تترتب عليه استقطابات سياسية إلا أن كردستان لن يُبْنى لسبب أهم وهو أن الشرائح الأخرى غير الكردية الموجودة في كردستان ضعيفة. في كردستان أقليات من الأرمن والآشوريين واليزيديين والتركمان.. والعرب أيضاً الذي يشكلون أقلية هناك، وهؤلاء لا يستطيعون أن ينشئوا أحزاب الطوائف. صحيح أن لديهم كيانات سياسية لكن هذه الكيانات تعيش في ظل الأحزاب الكردية الكبيرة، بينما في لبنان نجد أن القوى متوازنة.. فالموارنة لديهم نظامهم السياسي كذلك الشيعة والسنة وما يتفرع عنهما.

* وماذا بشأن الإمتدادات الكردية الجديدة تجاه إيران وتركيا؟

– هذه الإمتدادات ليست جديدة، هي الآن مفتوحة. سيمضي وقت لا يقل عن سنة يستمر فيه هذا العمل النفسي والأمني والسياسي في كردستان من دون سلاح وبدرجة عالية من التحسس إلى أن يشعر طرفان على الأقل بعدم جدوى استمرار الصراع الفني عندها ستعود الأطراف الكردية إلى السلاح، ذلك هو قانون كردستان. في الوقت الحاضر ثمة استراحة محاربين يلوذون بالوسائل السياسية للوصول إلى أهدافهم سواء كانت الأهداف هي استحصال 250 ألف دولار يومياً عبر جباية رسوم مرور البضائع في نقطة (إبراهيم الخليل) على الحدود العراقية – التركية أو جباية ربع هذا المبلغ عن مرور البضائع عبر الحدود العراقية – الإيرانية وصولاً إلى فكرة الفيدرالية بين كردستان والعراق، أو سواء كانت المكاسب بالنسبة للحكم في بغداد في إنهاء نشاط المعارضة والتقليل من خطورة المنفذ الأمني عبر هذه المنطقة إلى بقية العراق أو وصولاً إلى الهدف القديم بعودة الإدارة الكاملة من قبل الحكومة في بغداد للإشراف على كل منطقة كردستان وعودة الجيش النظامي للإمساك بمناطق الحدود مع تركيا وإيران. فلكل من الطرفين أهدافه وسيعمل على الحد والتنقيص من مكاسب الطرف الآخر وسيستمر هذا العمل الماهر كما يستمر دور السيد مسعود كجسر صاعد وجسر نازل بين بغداد وواشنطن،

فسيكون جسر واشنطن النازل لنقل "اللوثة" إلى بقية العراق وسيكون الجسر الآخر الذي يحاول صدام أن يمدّه ليعبر به البحار وصولاً إلى واشنطن. ويتم التوصل إلى تفاهم غير موقع لتهديئة الموقف والبحث عن خيارات أخرى، ليس مستحيلاً أن يكون الحوار أحدها.

* هل هذا السيناريو الوحيد؟

– في السياسة لا يوجد سيناريو وحيد ومطلق، لا يوجد إطلاقاً، لا شئ في السياسة مطلقاً، فالعوامل المتاحة لنا والمعلومات المتوافرة أمامنا الآن واستقراء ما حصل في عقود ماضية واستقراء الصيغة التي تجري بها المعركة اليوم تعطينا هذا الخيار في التفكير، وهو مبني على معلومات معلبة من الأرشيف، فاللقاء الذي حصل بين بيللثرو ومسعود البارزاني نقطة تحول في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع العراق من خلال المسألة الكردية.

* ألا يتبع هذا السيناريو، أي سيناريو نقل "لوثة" الديموقراطية كما أسميته عبر جسر مسعود البارزاني تقديم المزيد من التنازلات من النظام

المركزي في العراق إلى إيران وقد يضعف التأثير العراقي على منطقة الخليج؟

– استبعد وجود تنازلات لإيران لأن نظامي الحكم في طهران وبغداد يثقان ببعضهما البعض، وحقيقة فإن كلاً منهما يرى في الآخر عدواً تاريخياً وعدواً لا يمكن تليين موقفه، لكنهما يلعبان لعبة مزدوجة للإيحاء للخصوم المشتركين، واقصد بهم الولايات المتحدة ودول الخليج بأن هناك فرصة لعقد تحالف من نوع ما بين الحمن في العراق والحكم في إيران من قبل المنظرين الأميركيين. لكن دعنا نسأل: هل سيقبل صدام باستمرار الوضع الراهن، فصدام أراد من معركة كردستان في البداية أن تكون فرصته لتحقيق سلسلة من المكاسب المتتالية حسب نظرية إسقاط الدومينو، إذا سقط حجر سيتوالى سقوط الأحجار التالية، وهنا منعه الأميركيان من الوصول إلى مكاسب من هذا النوع وحصره بالنتائج التي تحققت، ولكن إذا تمعنا في هذه النتائج سنرى أن الكثير منها قد حصل في الضد من إرادة القيادة العراقية وعلى النحو الآتي: أولاً، على مستوى كردستان انتهى الحصار حولها من جانب الحكومة العراقية وانفتحت التجارة وضرب جزء من المعارضة العراقية العربية في كردستان، لكن مقابل ذلك بات على الحكومة المركزية أن تتحمل أعباء اقتصادية جديدة وأعباء أمنية جديدة وأن تكون ملتزمة بقدر ما إزاء الأوضاع في كردستان، بعد أن كانت طوال السنوات الخمس الماضية متحررة من عبء كردستان، أما الآن فإن عليها أن تتحمل جزءاً من عبء كردستان مع عدم وجود سلطة لها فيها ومن يريد أن يكون أباً للأكراد، فإن عليه أن يعطهم. إنها إذن نتائج إيجابية لكنها محدودة.

ثانياً، على مستوى مناطق الحظر الجوي، كان الحظر الجنوبي قبل معركة (أربيل) يمتد إلى الخط 32 أما اليوم فإنه يمتد إلى الخط 33 وهذا يعني أنه كشف جنوب بغداد وجنوب شرق بغداد وجنوب غرب بغداد أمام المراقبة اليومية لطيران التحالف، ولم تكن هذه النتيجة في صالح القيادة العراقية، فقد كشف هذا التوسيع مواقع جديدة للقوات العسكرية المنتخبة وأقصد بها قوات الحرس الجمهوري وأخلّ بالخطة الشهيرة الموضوعة منذ أزمة الخليج والمعروفة بخطة حماية بغداد إزاء أية طوارئ لأنه كسر جناحها الجنوبي، وأظن أن هذا الأمر يثير الشكوك العميقة لدى الرئيس صدام حسين لأن وصول الرقابة إلى جنوب بغداد يعني أن أي عمل في أي مرحلة تالية ضد الحكم ستكون فرصته أكثر يسراً مما كانت عليه الأوضاع في السابق حيث تنتهي الرقابة بالخط 32، وفي أضعف الاحتمالات فإن الطائرات الأميركية ستذكر حافات بغداد يومياً بكل ما تخزنه ذاكرة حرب الخليج من مرارة وشعور بالعزلة والاستلاب، أي أن محور الحظر قد كرس وضعاً أسوأ مما كان عليه قبل معركة كردستان.

أما المستوى الثالث فهو بخصوص صفقة النفط مقابل الغذاء التي كانت الإدارة الأميركية تبحث عن ذريعة لتأجيل تطبيقها، هذه الصفقة التي عملة دبلوماسية على الترويج لها ثم تعرضت للضغط من جانب الجمهوريين ثم عندما بدأ موسم الانتخابات في الولايات المتحدة لم يشأ كلينتون أن يجعل من هذا الموضوع منفذاً للمزيد من النقد الذي يتلقاه من جانب الجمهوري، لذلك كانت الإدارة الأميركية تبحث عن ذريعة لتأجيل الصفقة، ولهذا يمكن القول أن النفط العراقي لن يتدفق قبل أن تنتهي الانتخابات الأميركية. آنذاك لن يكون كلينتون تحت مطرقة النقد الجمهوري.

الذي حصل أن الرئيس صدام حسين أراد في معركة (أربيل) أن يفرض شروطاً جديدة في صفقة "النفط مقابل الأغذية" في منطقة كردستان، على أساس أن الشروط السابقة قد وضعت عندما كانت كردستان تتصل تجارياً وحياتياً ويومياً مع بقية أطراف العراق فلم يعد هناك مبرر للالتزام بالشروط التي جرى التوصل إليها في مذكرة التفاهم، غير أن النتيجة هي أن الدبلوماسية العراقية في نيويورك لم تستطع تمرير هذا الأمر في مناخ دبلوماسية البوراج التي حولت معركة الشمال إلى معركة في الجنوب وأعدت ترتيب الأولويات وخلقت سحباً كبيرة لا يمكن أن تمر تحتها الطلبات التي طرحها الرئيس

صدام، إذن لم يتمكن من تحسين الشروط في تنفيذ القرار كما كان يتمنى بعد استعادة كردستان، وليس ثمة ما يشير في الأفق المنظور إلى قرب تنفيذ الاتفاق قبل نهاية العام، بعد أن كان العراق بحاجة إلى أسبوعين فقط للمباشرة بتنفيذ الاتفاق بل معركة (أربيل). تلك المعركة أخرت تنفيذ الاتفاق لثلاثة أشهر على الأقل وما علينا سوى انتظار مطلع العام القادم بعد أن تكون الانتخابات الأميركية قد جرت في تشرين الثاني "نوفمبر" وتحددت صورة الإدارة الجديدة.

* هل ترى أن تنفيذ القرار 986 هو لصالح الرئيس صدام حسين أم أنه ضده ؟

– أظن أنه عامل ضعف للحكومة العراقية لأنه يكرس فكرة الإخلال بالسيادة والإخلال بدور الحكومة المركزية في اتخاذ الإجراءات بصورة مستقلة، هنا علينا أن نعود إلى جوهر المشكلة في العراق، جوهر النظام الشمولي الأبوي، فالأب فيه هو الفرد الأوحده الذي يستطيع أن يحكم إلى الأبد إذا استطاع ضمان الثنائية (الإطعام والجلد)، ونظام الحكم في هذه الدولة الغنية كان يطعم الإنسان ما يحتاجه بل أكثر من كفايته أحياناً، ولكنه كان يجلد هذا الإنسان في الوقت نفسه، وفي ظروف الحصار لم يعد هذا الحكم قادراً على الإطعام لكنه ظل قادراً على الجلد فاختلفت ثنائية النظام الأبوي، والآن سيأتي طرف آخر يطعم العراقيين اسمه مراقبو الأمم المتحدة، أي أن طرفاً آخر سيشارك صدام في الأبوة، يشارك في الثنائية، فللحكومة دور الجلد وللأمم المتحدة لمشاركة في دور الإطعام. وهذا إخلال تاريخي بفكرة النظام الأبوي، ولكن لا ننع في الظرفية في تفاصيل الاتفاق واشتراطاته، إذ بما أنه سيكون هناك مراقبون ورقابة للأمم المتحدة وسيكون ثمة منفذ للمواطن العراقي كي يذهب ويشتكي على الجهة الحكومية عند الجهة الدولية فإن هذا إخلالاً بالنظام الأبوي. إذن الغذاء لم يعد كله بيد الأب القديم، لقد دخل إلى البيت أب جديد.

* الترتيبات الأمنية القادمة تفترض استمرار دول الإقليم بمراعاة قرار مجلس الأمن والالتزام بشروطه، أما الآن فقد شهدنا بعد الضربة الأخيرة

العراق خلافات أمريكية- خليجية وربما أمريكية - تركية وأميركية - أردنية، وربما تفترض أن هذه الخلافات قد يؤدي (حسب وجهة النظر العراقية) إلى تزايد فرص كسر الحصار وربما في الأقل مع بعض الدول ؟

– لنعد إلى العوامل المحلية في بعض هذه الدول فهي مؤثرة وجدية في هذا المجال، ففي كثير من الدول المحيطة بالعراق تدفع العوامل المحلية باتجاه ترتيب الأوضاع للتعایش مع الوضع القائم بالعراق كما جرى التعایش مع الخميني والثورة الإسلامية في إيران التي كانت تشكل تهديداً سياسياً وعسكرياً ونفسياً ومعنوياً مباشراً، والآن هناك تعامل مفتوح على مدى غير منظور من الزمن مع النظام الإسلامي الثوري الذي كان يصدر الثورة بكل أساليبها المتاحة إلى الآخرين وجرى التعایش مع هذا النظام، هناك منطلق جديد في كثير من الدول المحيطة بالعراق تذهب إلى أنه ليس لها أن تتدخل في تغيير النظام في العراق طالما أن الولايات المتحدة ليست جادة في هذا الموضوع أو أن سياستها ليست واضحة، ثم أن هذه الدول ترى أن لديها الكثير من المشاكل والهموم ولديها من التحديات المحلية والأمنية والاقتصادية ما يكفيها فلماذا لا يكون هنا (في العراق) نظام معزول مقيد مراقب نتعایش معه، هذا المنطق الجديد موجود في دول أساسية حول العراق، وهو أمر سيؤدي إلى إطالة التعایش مع الوضع القائم في العراق. فالسياسة الأميركية غير واضحة مع العراق والجلي منها فقط هو الضغط وإبقاء العزل.

* تعني سياسة الخنق الإستراتيجي ؟

– هذه المفردة جديدة وقد ظهرت على حافة الأزمة، هذه السياسة يتبناها وارن كريستوفر وانتوني ليك مقابل تيار آخر أضعف منه يتبناه روبرت بلليترو. يدعو التيار الثاني إلى فتح المواجهة مع العراق، ويدعو الأول إلى التشديد في العزل والتشديد في الحصار باتجاه الإضعاف وإبقاء الوضع تحت المراقبة، وهذا الخيار هو السائد الآن في الولايات المتحدة، وتذهب بعض الأطراف الإقليمية باتجاهه، أي في اتجاه أنه ليس المطلوب المصالحة مع الحكم ولا إعادة العلاقات معه كما كانت في السابق. إذن التعایش هو المطلوب كما هو التعایش السابق مع الكثير من الأنظمة السياسية التي قامت على مقربة من حدود تلك الدول وبقيت عقوداً من الزمن. لنأخذ مثلاً الجمهورية الماركسية في اليمن الجنوبي، بكل تقلباتها واضطراباتهما، كانت تعيش على حافة الجزيرة العربية وعلى مقربة من دول الخليج ولم تستطع أن تؤثر على تلك الدول. وبرغم ذلك استمرت لعقدين من الزمن، طبعاً هذا لا يلغي الفرق الكبير بين إمكانات دولة مثل العراق وتلك الدولة التي كانت موجودة في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، ولا يمكن أن تقارن مركزية الدولة في العراق مع الحكومات التي تعاقبت على حكم الجمهورية الحمراء في الشطر الجنوبي من اليمن، إنما فكرة التعایش قائمة ومطروحة الآن وهناك منظرون ودعاة لها. متى وأين

كان الجيران يحبون بعضهم البعض ؟

*** إذن أنت تعتبر أنه من الممكن أن يستمر الوضع كما هو الآن مع وجود تعايش معه حيث أن التعايش يتطلب نوعاً من العزلة، وكيف تستطيع تلك**

الدول التعايش مع النظام في الوقت الذي تستمر فيعزله ؟

– التعايش الذي أراه مطروحاً هو غير التعاطي وهو أيضاً غير إعادة التأهيل، فليس من المتاح أن نرى أية مؤشرات لإعادة التأهيل ولا لإعطاء الفرصة لإعادة الاندماج أمام هذا الحكم لكن ثمة فرص على إمكان التعايش بين جيران يكرهون بعضهم بعضاً ويجدون في الوقت نفسه أن مصلحتهم في البقاء أحياء سوية. تلك هي لعبة "الدومينو" إذا سقط حجر ستهتز مواقع الأحجار الأخرى أو على الأقل فإنها ستتبدل، وهذا التغيير إذا حصل فسيحصل على التوالي.

*** الثورة الإيرانية مثلاً كانت تتوقع أن تنطبق نظرية "الدومينو" على الدول الخليجية.**

– الفرق بموضوعة الثورة الإيرانية أنها أتت بديل أيديولوجي كامل وجديد، وعلى أنقاض نظام اجتماعي وسياسي وفكري نهض نظام جديد لديه برنامج سياسي وفكري جديد وكانت الشيوعية موجودة والحرب الباردة قائمة وكان هناك انتفاع من ظهور الجدار الإسلامي أمام الاتحاد السوفيتي. أما في حرب الخليج الثانية فإن الذين تخاصموا وحاربوا بعضهم بعضاً كانوا إلى آخر يوم حلفاء مع بعضهم البعض وهم من حاضنة واحدة. وعندما يرحل الذي وصلوا إلى الحكم على ظهور الدبابات فإنهم سيرحلون تبعاً.

*** بشروط أمريكية ؟**

– ليس شرطاً. الأميركيان لا يصنعون الأحداث، إنهم يرتبون أوضاعهم على نتائج الحدث، فالسياسة في الولايات المتحدة لا تتقرر في الأسابيع والأيام، هناك خط بياني عام وتغيير اتجاه هذا الخط يحتاج إلى دورة طويلة من الزمن، فالديموقراطية أيضاً بيروقراطية، وهذا ما يفسر البطء في رد الفعل الأميركي، كما يفسر إمكان إرباك هذه السياسة بالمفاجآت. وللبرهنة على هذه الفرضية، فرضية تعايش العقارب التي تستمر فيها حياة العقرب بوجود العقرب الآخر، إذا سقط النظام في العراق فهذا يؤذن بسقوط أنظمة شمولية أخرى في المنطقة، ويؤذن بسقوط شرعية الأنظمة التي رحلت نفسها من عصر مخاضها الثوري إلى عصر اللاهوية.

*** هل هناك اختلاف بين السقوط بالقوة الخارجية وسقوط النظام من الداخل بالتفتيت ؟**

– هناك تداخل في العاملين، إذ أن واحدة من أهم المعضلات في السياسة العربية أنها تعول على العوامل الخارجية، فثمة طاقم كبير من السياسيين الذي يحكمون في العالم العربي اليوم يعتقد بأن العامل الخارجي هو الحاسم وأن ما يُطبخ من سياسات في الولايات المتحدة وفي بعض العواصم الأساسية في العالم هو الذي يقرر مصائر الأشياء ونهاياتها.

في الحرب التي حصلت في اليمن سنة 1994 كان هناك من يقول أن قراراً أمريكياً هو الذي أوقفها عند النقطة التي وقفت عليها. العامل الأقوى والمهم كان التفوق العسكري والسياسي للحكومة المركزية في الشمال التي تبنت مشروع الوحدة، فالتربة اليمنية المحلية كانت مستجيبة لمشروع الدولة المركزية بغض النظر عن فعالية العامل الخارجي سيكون ثانوياً وقدرته على التغيير ستظل محدودة.

*** من الملاحظ أن سيكولوجية العمل في القيادة العراقية تعتمد على رفض أية قرارات دولية وتأزيم الموقف ثم تقديم التنازلات، هذا هو مسلسل**

طويل من التحديات والتراجع، كما حدث في تحريك القوات العراقية باتجاه الكويت عام 1994 ورفض التعاون مع لجنة التفتيش ثم التعاون تماماً، مما هي الحكمة من هذه السياسية ؟

– التخبط يأتي من الضعف، فقد ترى سياسياً حكيماً أيام قوته لكنك تراه يتخبط في مرحلة الضعف والعزلة، فالذي كان قد صمم وضعه على الانتشار بالقوة وحمل "الرسالة القومية والرسالة الإنسانية" ثم يجد نفسه معزولاً في أرضه فإن هذا يعني أن هناك مدية قد ضربت العصب الحساس وهو ما يؤدي بالتالي إلى التخبط والترنح، إنما أصل السؤال : ما فلسفة العمل في القيادة العراقية – وأنا شخصياً سمعت هذا الكلام من الرئيس صدام حسين وأشرت

إليه في بعض كتاباتي - صدام حسين يشعر بأن التحدي ينتج عوامل القوة وأن المرور في مراحل التسكين يؤدي إلى الخمول والركود والتشتت والتشردم، فلا بد من معارك سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو معنوية سواء خارج الحدود أم داخلها، وإن لم تكن ثمة معارك داخل الحدود فيجب أن تكون هناك معركة داخل الحزب نفسه أو داخل الدولة، وعلينا أن نخلق موضوعاً يشغل الناس، أي نخلق "التحدي" مثلاً التحدي في: لماذا أصبح موظفو الدولة أصحاب كروش؟ إذن لنشأن حرباً على (الكروش)، برغم أن الموضوع كان ثانوياً، لكن في تلك المرحلة لم يكن ثمة موضوع شاغل للتحفيز وإدامة اليقظة وإدامة درجة التنبه غير الحديث عن الكروش والترهل لدى كبار الضباط وكبار موظفي الدولة ولم تنته تلك "معركة الكروش" إلا بنشوب تحديات من نوع آخر، فمثلاً كانت هناك صراعات بين الحزب الشيوعي وبين حزب البعث نفسه.

الفرضية الأولى التي اعتقد أنها موجودة عند الرئيس صدام هي إدامة حالة التحفز وقبول التحدي والعمل على الاستجابة إليه، هذه الفرضية العامة هي التي كانت تحكم السلوك قبل أزمة الخليج وقبل قضية الكويت.

إنني لا أدافع عن هذه الفرضية، بل أقدم وصفاً لدرجة التحسس الخارجي، بل إنها كفرضية هي في حقيقتها نتاج مخاض العقل الريفي المتخلف الذي تسيد على العراق. فمشكلة العراق ليست صراعاً طبقياً ولا طائفيّاً ولا عرقيّاً بل هي صراع بين التخلف والتحديث وبين الفرد والمؤسسة، بين قيم الوسط وبين منطق القرية المرتابة المذكورة التي لا يستطيع أبناؤها الخروج إلى الشارع "المسفلت" في البلدة الأكثر نمواً على بعد 50 كيلومتراً منها. ويرتابون من دخول هذه المدن الصغيرة، وعندما تحولت عقلية القرية المرتابة لتحكم كل العراق البلد الذي عمره عشرة آلاف سنة من الحضارة كانت النتيجة هي إدامة الشعور بالخطر ذاته الذي كان ينتاب أبناء تلك القرية وسيادة منطق التخلف بكل تقاليده التي تجعل "النهية" رمزاً من رموز القوة والرجولة. إننا إزاء عملية إخلال بالنظام الاجتماعي، فمشكلة العراق كما أسلفنا هي الصراع بين نظامين من القيم بين قيم المدينة الوسط وبين قيم بعض القرى التي تنتج معطى متخلفاً من هذا النوع. الذي يحصل الآن هو أن هناك مهزومين في الحرب يتعاملون رغماً عنهم مع شروط إذعان كرسم جديد للحدود يخل بالوضع الذي كان قائماً عشية 2 آب 1990، ويرتضون من أجل البقاء تفتيش كل مرفق صغير أو كبير في الدولة العراقية ويسكتون على كشف العراق في العراق، لكننا نرى بين حين وآخر أن هناك محاولات لإظهار قدر من المقاومة ثم الإذعان بعدئذ، وإخراج الجمهور من الماء المغلي ثم إلقاءه مرة أخرى في الماء المتجمد وهكذا دواليك. ويبدو أن الرئيس صدام وعدداً من أعضاء القيادة يرون أنهم بحاجة لإظهار مقاومة معنوية مع قناعتهم بأنهم من الناحية العملية والواقعية والمادية سيخضعون ويمتثلون لما يفرض عليهم من شروط، تلك المقاومة المعنوية، كما يعتقدون، ستكون مفيدة بعد عقود من الزمن عندما يقال إن كل هذه الشروط فُرضت بالقوة. وما فُرض بالقوة يمكن لهذا الجيل أو لجيل آخر أن يتحلل من التزاماته، ذلك هو الوصف المقرب للطريقة التي تعالج بها الأزمات، خصوصاً ما يتعلق منها بالتزامات وقف إطلاق النار وشروط الإذعان التي ترتبت على الهزيمة في الحرب. فللهزيمة منطق، وليس المنطق حكراً على النصر وحده.